البنك المركزي العراقي

الخطة الستراتيجية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
كلمة محافظ البنك المركزي العراقي	
المقدمة	
الفرص والتحديات	١-٢
الملامح الرئيسة للأهداف الستراتيجية.....	٣
الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية	٤
الأهداف الرئيسة للخطة الستراتيجية	٥-١٤
- الهدف الستراتيجي الأول : دعم وتحقيق الاستقرار المالي	٦-٨
١. تأسيس إدارة الاستقرار المالي	٦
٢. تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر....	٦
٣. حماية النظام المالي.....	٧
٤. تأسيس مكتب المعلومات الائتمانية	٧
٥. تعزيز الشمول المالي	٧
أ- التمويل الأصغر.....	٨
ب - حماية المستهلك المالي.....	٨
٦- استقرار سعر الصرف	٨
- الهدف الستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية	٩-١١
١- تطوير التنظيم في القطاع المصرفي	٩
أ- بناء إطار للحوكمة.....	٩
ب - تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية	١٠
٢- دعم وتطوير صناعة الصيرفة الإسلامية	١٠
٣- إنشاء مؤسسة لضمان الودائع	١١
٤- الإسهام في تطوير الأسواق المالية	١١
أ- تنشيط سوق الدين الحكومي	١١
- الهدف الستراتيجي الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي	١٢
١- تطوير قطاع الرقابة والإشراف	١٢
٢- تعزيز استكمال البنى التحتية	١٢
٣- تطوير الهيكل التنظيمي والعمليات	١٢
- الهدف الستراتيجي الرابع: تطوير رأس المال البشري	١٣
١- الموارد البشرية في البنك المركزي.....	١٣
٢- الموارد البشرية في القطاع المصرفي.....	١٣
- الهدف الستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية	١٤
١- بناء أسس متينة لاتخاذ القرارات.....	١٤
٢- تعزيز العلاقات المؤسسية	١٤
٣- تنشيط التعاون الخارجي	١٤
الملحق : الأهداف الأساسية ونقاط العمل	١٥-٢٤

كلمة محافظ البنك المركزي العراقي

يسر البنك المركزي العراقي أن يُنجز ستراتيجيته للسنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي تكتسب أهمية خاصة كونها أول ستراتيجية للبنك تتبع منهجاً متكاملاً في التخطيط الستراتيجي وتتحدد فيها الأهداف العامة والفرعية المترجمة بمشاريع وبرامج ومبادرات محددة المحتوى والهدف والتوقيت، بعد إجراء تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية وتشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، بمشاركة جميع تشكيلات البنك المركزي وكوادره المتقدمة عبر مراحل متعددة. إن القيمة الحقيقية لأي خطة ستراتيجية لا تتحدد فقط بمتانة ودقة إعدادها بل بالأخذ بتلك الخطة ومتابعة تنفيذها وتقويمها بين مدة وأخرى، وإدراكاً منا لهذه الحقيقة أنشأنا بالتزامن مع إعداد الخطة تشكيلاً يرتبط بمحافظ البنك (قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي) الذي حظي بالدعم والتوجيه المباشر من ذات التشكيل في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وواكب مراحل بناء الستراتيجية وصولاً إلى إخراجها بشكلها النهائي، وسيتولى هذا القسم متابعة تنفيذ الخطة عبر مراحلها المختلفة مع تشكيلات البنك، وإعداد التقارير بشأنها.

استمدت الخطة أهدافها وخططها من السياسة العامة للدولة في بناء اقتصاد سوق حر يقوم على عوامل السوق والمنافسة وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أساس في التنمية الاقتصادية، كما بنيت الخطة في ضوء أهداف البنك المركزي الواردة في قانونه المتمثلة بشكل أساس في تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والمحافظة على نظام مالي ثابت والعمل على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق.

ولقد أولت الخطة اهتماماً كبيراً للرقابة والإشراف على القطاع المصرفي من أجل بناء قطاع مصرفي كفوء وفعال يعمل على أساس أفضل الممارسات انطلاقاً من حقيقة أن هذا القطاع يضم مصارف تأسس أغلبها خلال السنوات القليلة المنصرمة وما زال بعيداً عن المعايير والممارسات الحديثة وعن تنوع نشاطاته ، وكذلك افتقاره إلى الأنظمة والتقنيات والبرامج الحديثة والكوادر المؤهلة.

كما أولت الخطة اهتماماً واسعاً بتكنولوجيا المعلومات واستخدام البرامج والتقنيات الحديثة من أجل أتمتة نشاطات البنك المركزي في الإدارة والتنظيم والرقابة والبيانات والتقارير والمدفوعات، مع تحفيز المصارف على تطبيق الأنظمة اللازمة المتوافقة مع أنظمة البنك المركزي، وأن ما ورد في الخطة في هذا الإطار سيشكل نقلة نوعية كبيرة فيعمل البنك المركزي وتسهيل مهامه ونشاطاته.

أخيراً، أتقدم بالشكر والامتنان لإدارات وتشكيلات البنك المركزي العراقي كافة لمساهمتهم الجادة في إعداد هذه الخطة، كما أتقدم بالشكر والتقدير لإدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لمشاركتهم المباشرة في مراحل إعداد الخطة كافة من أجل وضعها في إطار أحدث المعايير الدولية وكذلك في بناء التشكيل المماثل في البنك المركزي.

علي محسن إسماعيل
محافظ البنك المركزي العراقي

المقدمة

يُعدّ البنك المركزي العراقي الذي تأسس عام ١٩٤٧ من أعرق مؤسسات الدولة العراقية وهو المؤسسة الرسمية المسؤولة عن وضع السياسة النقدية في العراق، وإصدار وإدارة العملة الوطنية والاحتياطات الأجنبية، وهو من يضع الأنظمة والإجراءات والضوابط لعمل المصارف المحلية في البلد ومراقبة عملها والتدقيق عليها، كما أن البنك المركزي هو الجهة الرسمية التي تمثل العراق في المؤسسات المالية والنقدية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي، كما أنهُ الوكيل المالي للحكومة والمستشار المالي لها.

ومن المهام الرئيسة الأخرى للبنك المركزي العراقي، مراقبة وتحديد العرض والطلب على النقود من خلال تحديد أسعار الفائدة والأدوات النقدية الأخرى، لتحقيق معدلات تضخم منخفضة وتحفيز النمو الاقتصادي بوتيرة مستقرة، ومن أجل ذلك يحدد البنك أدواته في الرصد والتحليل للمؤشرات الاقتصادية والمالية والمصرفية، وتحقيق التكامل والإتساق بين السياستين النقدية والمالية، وتوفير نظام مدفوعات كفوء وفعال ومتكامل لإدارة التحويلات المالية ومراقبة السيولة في المصارف وتطبيق أنظمة الدفع بالتجزئة (بطاقات الائتمان والموبايل).

وبناءً على المهام أعلاه، فقد طور البنك المركزي العراقي خطة طموحة وشاملة من خلال وضع الأولويات الستراتيجية للبنك المركزي توافقاً مع رؤية ورسالة وأهداف البنك المركزي للسنوات القادمة (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي يمكن تحديد أهدافها الرئيسة بما يأتي :

١.دعم وتحقيق الاستقرار المالي.

٢.تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

٣.تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي.

٤.تطوير رأس المال البشري.

٥.تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية.

تتضمن الأهداف الرئيسة للبنك تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق وتعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق

المادة (٢)

من قانون البنك المركزي العراقي

الفرص والتحديات

مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجّه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل الحكومة المركزية نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الاستثمار الأجنبي وخصخصة المؤسسات العامة (المملوكة للدولة) في ظل سيادة قانون السوق على وفق قوى العرض والطلب كإحدى دعامات هذا النظام الجديد. عمل البنك المركزي العراقي على تشخيص الفرص والتحديات لغرض رسم السياسات وصياغة الأهداف التي تضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الاختلالات في الاقتصاد العراقي

يُعدّ القطاع النفطي في العراق القوة المسيطرة والمهيمنة على الاقتصاد الوطني وبات من المحتم على الدولة إعادة هيكلة الميزات النسبية للاقتصاد الوطني، من خلال الانتقال إلى اقتصاد تنافسي يكون مبنياً على قاعدة إنتاجية متنوعة وقوية، تمكنه من استغلال الفرص الصناعية الإقليمية والعالمية، فرغم التطور الكمي الحاصل في إنتاج النفط إلا أنّ قطاع الإنتاج الحقيقي عموماً وقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص يعاني من الضعف في نموه الحقيقي أتى ذلك كمحصلة مشتركة لاختلالات وصدمات خارجية قوية جراء الأزمات العالمية والإقليمية من ناحية، ولمعوقات هيكلية محلية أسهمت في النمو المحدود في الاستثمارات الإنتاجية الجديدة وفي ضعف الكفاءة والتنوع في القطاعات الإنتاجية القائمة من ناحية أخرى.

كل تلك الاختلالات كان لها الأثر الكبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطة النقدية على التأثير في معدل النمو المطلوب، لا سيما مع ما تمتلكه الدولة من قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنّها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

أمام هذا التوجه الجديد أضحى الشغل الشاغل أمام السلطة النقدية للدولة يكمن في السهر على تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيراً على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولة مباشرة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل أحد مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

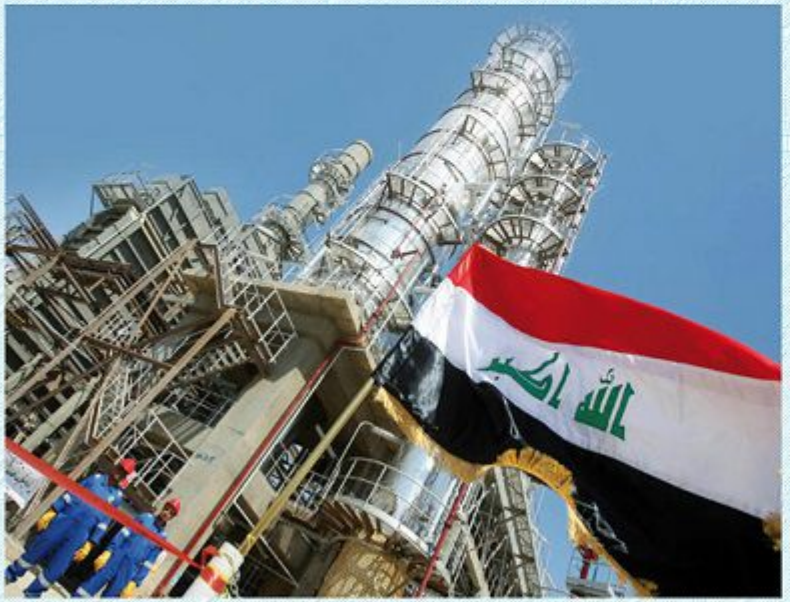

دوافع لتنويع الاقتصاد العراقي

مع اتخاذ أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية ومن بينها النفط مسلكاً نزولياً من شأنه أن يضاعف الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد العراقي بالتزامن مع التحديات الداخلية، ومع ذلك كله فإننا في البنك المركزي العراقي نمتلك الشجاعة في أن ننظر لهذه التحديات على أنها فرص من شأنها أن تدفع بنا إلى بناء اقتصاد تنافسي متنوع لايكتفي بالاعتماد على القطاع النفطي. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد تبنى البنك إطار عمل متكامل مبني على العمل الدؤوب من أجل تحقيق هيكل اقتصادي يدعم الاستقرار المالي والنقدي تتم من خلاله إعادة ترتيب الأولويات وتوظيف كل الطاقات في سبيل الوصول للغايات المأمولة.

إطار عمل للاستقرار المالي

إن الاعتماد الشديد على تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط في توفير التدفقات التمويلية يشكل نقطة ضعف خارجي خطيرة وإذا حدث وجفت منابع التمويل أكثر، فقد يتفاقم الانكماش في إجمالي الناتج المحلي وتزداد البطالة خلال السنوات القادمة أكثر مما هو متوقع. ومن شأن ذلك أن يشكل ضغطاً على المصارف وقطاع الشركات، كما سيخلق صعوبات أمام تحقيق أهداف الموازنة، مما يتطلب اتباع سياسات حصيفة تخفف من صعوبات التمويل الخارجي وتدعم إجراء تصحيح محسوب للخلل في الحساب الخارجي وتوفير سيولة كافية وتعزز جاذبية الاقتصاد العراقي النسبية للمستثمرين الخارجيين، واجتذاب مساندة ملموسة من المؤسسات الدولية المانحة والمقرضة، وتسهم في حشد وتخصيص الموارد الاقتصادية والمصرفية بكفاءة لأغراض الإنتاج والتنمية بما يحقق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار وهذا يتطلب وجود نظام مصرفي ومالي متطور، وبالتالي فإن إصلاح القطاع المالي والمصرفي يعمل على خلق أنظمة مصرفية ومالية سليمة وقادرة على التنافس، وفي الوقت ذاته تعزز الاستقرار الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي .ولعل أن الأهداف الرئيسة للإصلاح تتضمن إصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية التي بدورها تُسهم في تسهيل المدفوعات وتطوير الأسواق المالية وتعزيز قدرتها في مجال إدارة السياسة النقدية. والعمل على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في المجتمع عبر وضع ستراتيجيات فاعلة تتضمن حلولاً عاجلة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى استعادة الثقة بما يملكه الاقتصاد العراقي من إمكانات وثروات وموارد كبيرة تؤهله للعودة إلى الاستقرار والنمو.

اتساق السياسات وتنظيم الأدوار

إنّ اتساق السياسة النقدية مع سياسات التمويل الحكومي (جنباً إلى جنب مع السياسة المالية) يدعم الإجراءات الناجحة للاقتصاد الكلي لكون أن إدارة الدين الحكومي والنقد تتفاعل مباشرة مع عمليات وأدوات السياسة النقدية التي هي من اختصاص البنك المركزي، وفي نفس الوقت يعد البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي الذي يوفر مجموعة من الخدمات على المستوى العملي، مثل إدارة الدين العام والعمل كوكيل لإجراء التسويات وتسجيل السندات، لذا فإن البنك المركزي ووزارة المالية يديران - على حد سواء - أجزاءً مختلفة من الميزانية العمومية للقطاع الحكومي، الأمر الذي يستدعي النظر إلى تلك العلاقة باهتمام وجدية لتلافي الاختلاف في السياسات والأولويات وما يتمخض عنها من مخاطر اعتماد إجراءات متضاربة يخلف ضرراً اقتصادياً على نطاق واسع، إنّ تنظيم العلاقة بين البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة الأوراق المالية على مستويات مختلفة يتطلب تشكيل لجان ومجموعات عمل فنية تعمل على تبادل المعلومات والإحصائيات وتقوية التفاعلات التشغيلية اليومية حول وضع السوق المالي والتوقعات حول الاقتراض الحالي والمخطط بشقيه المحلي والدولي ويذلل نقاط الاختلاف في وجهات النظر بشأن مخاطر السوق والسيولة وماهي أفضل السبل لمواجهة تكاليف الفائدة ، وفي الوقت نفسه هناك ثمار سيتم قطفها من ترسيخ وتعزيز التنسيق مع هذه الجهات لاسيما في خلق سوق كفوء قادر على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الأجل المختلفة وتفعيل أهمية التعامل بالأوراق المالية لدى المجتمع وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد الوطني.

تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن استثماراً كاملاً لموارده، وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.
الدستور العراقي الدائم المادة (٢٥)

الملامح الرئيسة للأهداف الستراتيجية

تم وضع الخطة الستراتيجية بما ينسجم ومهام وأهداف البنك المركزي والسياسة العامة للحكومة العراقية التي تضمنها المحور الثالث من البرنامج الحكومي الذي أشار إلى خلق بنية داعمة للتحول من اقتصاد شمولي مخطط إلى اقتصاد السوق ، والتي ستساهم في تحويل البنك المركزي العراقي إلى بنك رائد في مجال رسم سياسات اقتصادية رصينة تعنى بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويتمتع بمصداقية وفعالية عالية بما يحقق ثقة الشعب والحكومة، والأطراف الخارجية الأخرى .

الملامح الرئيسة للأهداف الستراتيجية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)

عملت إدارة البنك على وضع إطار عمل يحفّز الاقتصاد ويعزز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي ويدعم النهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكلٍ عام والجهاز المصرفي بشكلٍ خاص لتقديم خدمات مصرفية متميزة، تضاهي مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة، من خلال التركيز على تهيئة بنية تحتية سليمة وقوية، تتناسب مع ما تشهده المرحلة الحالية من تحديات ، على وفق منظور ستراتيجي عام لتطلعات البنك على المدى المتوسط والطويل، متضمناً صياغة الرؤية المستقبلية وتحديد الأهداف الرئيسة والمرحلية والتفصيلية للستراتيجية الأولى للبنك ومؤشرات الأداء الرئيسة الكمية والنوعية اللازمة لقياس مدى تحقق هذه الأهداف.

وعموماً يمكن إجمال أهم الملامح الرئيسة للأهداف الستراتيجية للبنك (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) بالآتي :

- تعزيز مبدأي المساءلة والشفافية وإرساء نظم الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي ومواكبة التطورات الدولية في ما يتعلق في هذا الإطار.
- تعزيزالشمول المالي بشكل مدروس من خلال تحسين وصول الخدمات المصرفية الى جميع شرائح المجتمع العراقي وتوفير البنية التحتية اللازمة ونشر الثقافة المالية والمصرفية.
- توسيع نطاق الإشراف الاحترازي وتحديث التعليمات والضوابط وتطوير النظم المالية والإدارية واللوائح والتعليمات.
- ضبط الكتلة النقدية من خلال تفعيل هيكلة أسعار الفائدة وتقليل دور سعر الصرف في عمليات التعقيم للسيولة النقدية.
- تطوير واستحداث نظم رقابية ونظم المدفوعات لتطوير الأدوات والأنظمة الرقابية، وآليات العمل الهادفة إلى تسهيل عملية التواصل واستخدامها كأدوات لتعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي.
- تطوير البنية التنظيمية للبنك المركزي واستحداث أقسام جديدة ولجان تخصصية داعمة.
- تجنيب القطاع المصرفي بشكلٍ خاص والاقتصاد العراقي بشكلٍ عام الآثار السلبية لجرائم غسل الأموال ووضع الأطر والإجراءات التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى اتخاذها تحوطاً لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم.
- دعم التمويل الأصغر والمتوسط بما يعزّز القطاع الديناميكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل قوة رئيسية محركة للاقتصاد الوطني ولخلق فرص العمل.
- تهيئة بنية تحتية سليمة وقوية، تكون كفيلة بالنهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكلٍ عام والجهاز المصرفي بشكلٍ خاص لتقديم خدمات مصرفية متميزة، تضاهي مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة.
- حماية العملاء ووضع الأسس والضوابط والمعايير اللازمة لحماية عملاء المؤسسات المالية من الغش والاستغلال والتمييز وضمان جودة الخدمات المالية المقدمة.
- تعزيز التكامل النقدي والمالي بما في ذلك أسواق رأس المال والمؤسسات المصرفية والاستثمارية وشركات التأمين .
- تطوير رأس المال البشري وتصميم وتطوير برامج تدريب متميزة تزيد من احتمالات بروز قادة ستراتيجيين مؤثرين، والمحافظة على القدرات الجوهرية واستثمارها ، وتطوير الثقافة التنظيمية الراعية للممارسات الأخلاقية في البنك والقطاع المصرفي على حد سواء.

الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية

رؤيتنا

أداء متميز للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار للمواطنين

رسالتنا

- تبنّي سياسة نقدية كفوءة تنطلق من حقيقة أن الاستقرار العام للأسعار يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق نموّ مستدام، وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي، وعاملاً رئيساً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار، وحماية القوة الشرائية للمواطنين.
- بناء حوكمة مؤسساتية كفوءة للقطاع المالي وتشغيل أنظمة دفع متوائمة مع أفضل الممارسات العالمية.
- تطبيق سياسة رقابية احترازية فعالة من خلال تحليل وتقييم وتقليل المخاطر.
- الارتقاء بأداء البنك المركزي باستخدام الممارسات الإدارية الحديثة وأفضل التقنيات في تحقيق الأهداف.

قيمنا المؤسسية

العدالة والمساواة | النزاهة والشفافية | العمل بروح الفريق | الإبداع والابتكار في العمل | الولاء الوظيفي

الأهداف الرئيسة للخطة الستراتيجية

الهدف الستراتيجي الاول : دعم وتحقيق الاستقرار المالي

١ - تأسيس إدارة الاستقرار المالي.
٢ - تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة.
٣ - حماية النظام المالي.
٤ - تأسيس مكتب المعلومات الائتمانية.
٥ - تعزيز الشمول المالي.
أ - التمويل الأصغر.
ب - حماية المستهلك.
٦ - استقرار سعر الصرف.

الهدف الستراتيجي الثاني : تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

١ - تطوير التنظيم المصرفي.
أ - بناء إطار الحوكمة.
ب - تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية.
٢ - دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.
٣ - إنشاء مؤسسة لضمان الودائع.
٤ - الإسهام في تطوير الأسواق المالية.
أ - تنشيط سوق الدين الحكومي.

الهدف الستراتيجي الثالث : تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي

١ - تطوير قطاع الرقابة والإشراف.
٢ - تعزيز استكمال البنى التحتية.
٣ - تطوير الهيكل التنظيمي والعمليات.

الهدف الستراتيجي الرابع : تطوير رأس المال البشري

١ - الموارد البشرية في البنك.
٢ - الموارد البشرية في القطاع المصرفي.

الهدف الستراتيجي الخامس : تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

١ - بناء أسس متينة لاتخاذ القرارات.
٢ - تعزيز العلاقات المؤسسية.
٣ - تنشيط التعاون الخارجي.

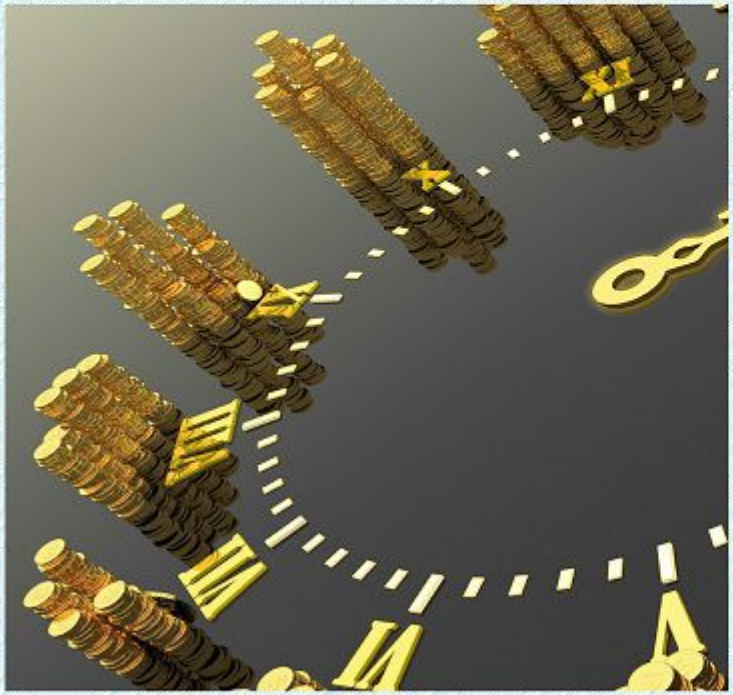

الهدف الستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار المالي

يوفر قانون البنك المركزي العراقي استقلالاً قانونياً تاماً له وتفويضاً واضحاً للسعي لتحقيق استقرار الأسعار وسلطات رقابية فعالة لتنفيذ جميع المتطلبات الواردة في قانون المصارف العراقي، كما يعكس البنك المركزي دور الحكومة في النشاط المالي والاقتصادي من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق، وضبط السياسة النقدية، وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال على وفق الإمكانات المتاحة للدول، وإصدار الأوراق النقدية، والمحافظة على مستويات الدخول والأسعار، ومراقبة أسعار الصرف، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية والمالية عموما مستعيناً بالأساليب والوسائل التي تمكنه من الأداء الكفء والفعال لهذه المهام على وفق ما جاء في مواد قانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ، وهو بذلك يأخذ دوراً محورياً ومهماً في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية - الاقتصادية - الاستثمارية - التجارية - الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل.

١. تأسيس إدارة الاستقرار المالي

لدعم الاستقرار المالي بشكل استباقي ولتعزيز دور البنك المركزي في الحد من المخاطر النظامية واتخاذ الإجراءات التحوطية على المستويين الكلي والجزئي المدعمة بنظم مناسبة للإنذار المبكر تتلاءم مع متغيرات البيئة الاقتصادية ولغرض مواجهة الأزمات المختلفة حرص البنك ضمن ستراتيجيته على إنشاء إدارة للاستقرار المالي وتقييم المخاطر تتولى تقييم نقاط الضعف التي تؤثر على النظام المالي وتحديد ومتابعة التحركات اللازمة لمواجهتها كما ستكون هذه الإدارة بمثابة نواة لمجلس الاستقرار المالي من خلال إسهامها في دفع التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المسؤولة عن الاستقرار المالي وتبني وجهات نظر ستراتيجية مشتركة لأدوار تلك الجهات في رسم السياسات ووضع التوجيهات وصياغة خطط الطوارئ لإدارة الأزمات والتغلب على الاضطرابات المالية.

كما يهدف عمل الإدارة بصورة عامة إلى تطوير السياسات والأدوات ، وتبادل الخبرات والتجارب مع المنظمات الدولية والتشكيلات النظيرة في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، والإسهام كذلك في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي من خلال عقد ندوات وورش عمل وإعداد البحوث والدراسات وإصدار التقارير الدورية بخصوص ذلك.

٢. تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر

حرص البنك المركزي على وضع نظم للرقابة والإشراف المصرفي بهدف ضمان استقرار وسلامة النظام المالي فيها وضمان كفاءته بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية المتطورة والمتجددة ، ليكون هناك نظام مالي ومصرفي سليم ومعافى وبعيد عن الأزمات يعمل ويراقب على وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية .

٣. حماية النظام المالي

بهدف تجنيب القطاع المصرفي بشكلٍ خاص والاقتصاد العراقي بشكلٍ عام الآثار السلبية لجرائم غسل الأموال، صدر مؤخرا قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على ضوء مستجدات العمل المصرفي على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة وما يتطلبه من إجراءات رادعة لمكافحة جرائم غسل الأموال التي تهدد الاستقرار المالي للدول وإنهيار أجهزتها المصرفية، وينظم القانون مفاهيم وإجراءات ومصادر وعقوبات غسل الأموال، كما تبنّى القانون الأطـر والإجراءات التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى اتخاذها تحوّطاً لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم.

٤. تأسيس مكتب المعلومات الائتمانية

على وفق منهج الإحتراز الكلي وبهدف مساعدة المصارف على اختيار عملائها بدرجة عالية من الثقة والمهنية ، وتخفيض المخاطر الائتمانية تم وضع مبادرة بناء قاعدة بيانات حديثة ومتطورة تشمل مجموعة من الأنظمة الآلية وتكون متاحة للاستخدام من قبل جميع المصارف ويوفر المكتب قاعدة بيانات يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين وكفلائهم، تتيح إمكانية الاستعلام عن التاريخ الائتماني لأي عميل مهما كان حجم الائتمان الممنوح له، مما يحدّ من مخاطر الائتمان ويجعل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة.

٥. تعزيز الشمول المالي

يعد إعمام الخدمات المالية ركيزة أساسية لتحقيق الرخاء المشترك وعنصراً محفزاً للحد من الفقر ويهدف تعزيز الاشتمال المالي في العراق إلى تمكين الشرائح الاجتماعية كافة من الوصول إلى الخدمات المصرفية وإتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي للجميع، سنعمل على تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف وإصلاحات طموحة يقودها البنك من خلال استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لإحداث تحولات جوهرية في نماذج الأعمال، ومن خلال المبادرات المشتركة مع القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى دمج الجهود نحو مفهوم الشمول المالي الذي يمكّن الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً المستثناة من قطاعات الصيرفة التقليدية من المشاركة في الدورة الاقتصادية من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتعبئة التمويلات الضرورية المستندة إلى الادخار والتحويلات النقدية والتمويل الأصغر.

أ. التمويل الأصغر

باعتبار التمويل الأصغر آلية من آليات مناهضة الفقر وتمكين الفقراء من الحصول على مجموعة من الخدمات المالية لبعث مشروعات صغرى تزيد من المداخيل الفردية وترفد الاقتصاد بالمزيد من فرص العمل، وتحسّن من المستويات المعيشية وتضيّق دائرة الفقر وتعمل على ضمّ القطاع غير الرسمي إلى القطاع الاقتصادي الرسمي ، ونحن في البنك المركزي العراقي نعي عدم إمكانية القطاع المصرفي العراقي (بوضعه الحالي) على القيام بهذه المهمة بشكل منفصل، لذا تم وضع مبادرة منفصلة ضمن الخطة الستراتيجية للبنك المركزي تهدف إلى ترسيخ ثقافة التمويل الأصغر وتفعيل التغيير المطلوب لبناء نظام مصرفي شامل يستوعب الشرائح النشطة اقتصادياً وغير القادرة على الوصول والاستفادة من التمويل التقليدي لدى المؤسسات المصرفية آخذين في الاعتبار العوامل السالبة المرتبطة بالطلب على القروض على وفق الصيغ المصرفية النظامية الحالية كون أن الكثير من الشرائح المستهدفة تقع ضمن شريحة المتضررين نتيجة الظروف الأمنية والسياسية ، وهو ماخلق حالة من الحراك الاجتماعي المستمر ضاعفت جانب الطلب، حيث هجرت مجموعات سكانية بكاملها مما أدى إلى خروجها من الاقتصاد الرسمي كمنتجين ومزارعين وحرفيين إلى الاقتصاد غير الرسمي، كباعة متجوّلين غير مستقرين على صعيدي مواقع العمل والسكن.
الأمر الذي انعكس سلباً على جاهزية تلك الشرائح للوصول إلى الخدمات المصرفية بالإضافة إلى ضعف الوعي المصرفي والأئتماني وأرتباط هذه الشرائح بثقافة الدعم والمعونات الحكومية وغير الحكومية وعدم القدرة على التنظيم الفردي والجماعي للاستفادة من التمويل المصرفي النمطي وذلك لوقوع أعمالهم في القطاع غير الرسمي الذي لا يتوافق مع أسس وضوابط التمويل الأصغر في القطاع المصرفي الحالي .

ب. حماية المستهلك المالي

في إطار تعزيز جهود البنك المركزي الرامية إلى حماية عملاء القطاع المصرفي العراقي وخلق علاقة توازنية في ما بين البنوك وعملائها، ودمج ذلك بالشمول المالي وسياسات التثقيف والتوعية المالية يسعى البنك ضمن خطته الستراتيجية إلى بلورة إطار عام لمفهوم حماية العملاء مع التركيز على قطاع المصارف بما يُسهم في تعزيز الأهداف الرقابية الداعمة للاستقرار المالي من خلال إعداد الأطر القانونية وصياغة المبادئ العامة والتعليمات والتوجيهات إلى القطاع المصرفي التي تهدف إلى توفير بيئة آمنه تحفظ حقوق العملاء بهدف تعزيز الدور الرقابي، وسيتم إستحداث قسم يعنى بحماية العملاء وتلقي الشكاوى والمقترحات ومتابعة مدى التزام المصارف بالتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي كما سيتولى عملية نشر الوعي المصرفي وترسيخ ثقافة حماية العملاء وتعزيز الممارسات المهنية لدى مزودي الخدمات المالية.

٦. أستقرار سعر الصرف

يُعدّ سعر الصرف العنصر المحوري في الإقتصاد المالي وذا أهمية في معالجة الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات ويُعدّ من أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي لكونه يؤدي إلى بيئة ملائمة للاستثمار فضلاً عن ذلك الاستقرار في المستوى العام للأسعار. ومن المفيد التأكيد بأنه لا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر صرف العملة الوطنية ، لأن ذلك سينتج عنه استنزاف لاحتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة، حيث يعود ذلك إلى المبدأ الاقتصادي المتمثل بتفاعل قوى العرض والطلب على العملة الوطنية. فالسياسات الاقتصادية يجب أن تتوجه بشكل متناسق مع السياسة النقدية لدعم العملة الوطنية من خلال تشجيع الاستثمار ورفع الإنتاجية ومستوى الصادرات.

الهدف الستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

تفعيل وتقوية الجهاز المصرفي بما يمكنه من استكمال دور السياسات الاقتصادية والنقدية في دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات، دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، دعم قطاع الصناعة، الإسهام في توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية، مساندة لقطاع الأعمال، دعم العملية الإنتاجية وتطوير التجارة الخارجية، التوسع في الخدمات الشخصية للعملاء، توفير التمويل الاستثماري للأغراض الإنتاجية والخدمية، جذب الاستثمارات الخارجية، لذا فقد تضمن الهدف الستراتيجي الثاني عدداً من المبادرات والخطط من اجل تقوية وتعزيز هذا القطاع.

١. تطوير التنظيم في القطاع المصرفي

في هذا الإطار وضع البنك خطة عمل شاملة لحوكمة القطاع المصرفي العراقي وخصخصة المصارف الحكومية ذات الطابع التجاري، بما يسهم في تنويع الخدمات المصرفية وتوسيع قاعدة النشاط المصرفي ابتداءً من دعم نشاط الصيرفة الإسلامية وتأسيس المصارف الشاملة ودعمها بما يمكنها من منح قروض طويلة الأجل تلائم المتطلبات التمويلية لمشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولاً إلى خصخصة المصارف الحكومية ذات الطابع التجاري.

أ. بناء إطار للحوكمة

لأهمية تعزيز نظم الحوكمة في القطاع المصرفي ومواكبة التطورات الدولية في تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال، ركزت الخطة على تطبيق مبادئ الحكم الجيد من خلال إدخال التطويرات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف إلى تحقيق السلامة المصرفية والحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بالاستفادة من ممارسة حوكمة الشركات التي تتمثل في مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية. لذا عمل البنك المركزي على وضع ستراتيجية طموحة لتعزيز حوكمة الشركات من خلال محورين :

الأول أن تكون المصارف (باعتبارها شركات مساهمة) رائدة في مجال حوكمة الشركات من خلال تبني وتطبيق مبادئ ومفاهيم حوكمة الشركات.

أما الثاني أن تشكل المصارف إحدى أدوات التغيير والضغط الأساسية باتجاه تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة من قبل الشركات باعتبار المصارف هي المزود الرئيسي للتمويل.

ب. تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية

في إطار تعزيز الإفصاح والشفافية في الجهاز المصرفي سيعمل البنك على إلزام المصارف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المالي كما سيتعين على المصارف توفير جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها، على ان تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة، بما يكفل اطّلاع العملاء على المزايا والمخاطر دون ان يترتب على ذلك أي نوع من التضليل وعلى ألا يتحمل العملاء عناء في سبيل الحصول على تلك الخدمات، ويتعين على البنوك مراعاة أن تشمل المعلومات التي تقدمها للعملاء إيضاح لحقوق ومسؤوليات هؤلاء العملاء وتفاصيل الأسعار والعمولات والرسوم التي يتقاضاها كل مصرف نظير كل خدمة أو منتج، وكذلك إيضاح المزايا والمخاطر المرتبطة بها وآلية إنهاء العلاقة وما يترتب عليها بما يسهّل على العملاء اتخاذ قراراتهم ويجب أن تكون النصائح المقدمة للعميل تتناسب مع قدراته وإمكاناته وأهدافه المالية، وفي ضوء ما لديه من خبرات بشأن تلك المنتجات والخدمات ومراعاة أن تتمتع هذه النصائح بالمصداقية التي تشجع العملاء على تقديم معلومات صحيحة ودقيقة عن أوضاعهم للمصارف. كما سيتم إلزام المصارف إعداد سياسات ائتمانية واستثمارية مكتوبة معتمدة من قبل مجلس إدارتها.

٢. دعم وتطوير صناعة الصيرفة الإسلامية

تشهد صناعة الصيرفة الإسلامية انتشاراً واسعاً امتدّ إلى العديد من المراكز المالية العالمية التي استثمرت في هذا المجال، ويعكس هذا الانتشار زيادة الاهتمام بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية، كما فرضت البنوك الإسلامية واقعاً جديداً على السوق المصرفية العالمية واقتحمت مصطلحات "المشاركة" و"الصكوك" و"التكافل" قواميس البنوك الغربية واستطاعت البنوك الإسلامية أن تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات المصرفية.

لذا فإن هدف بناء وتطوير صناعة الصيرفة الإسلامية في العراق يُعدّ جزءاً اساسياً من محاور خطة البنك للأعوام الخمسة المقبلة، وذلك لأهمية المنتجات والخدمات الناتجه عنها في تنمية أسواق رأس المال وتحريك السياسة النقدية غير المرتكزة على الفائدة التي تُسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية من خلال استثمارها المباشر في المجالات ذات العلاقة بالاقتصاد الحقيقي، مثل إنتاج السلع والخدمات والتجارة. بالإضافة إلى إسهامها في الاستقرار المالي كون أن نظام التمويل الإسلامي يمتاز بالأمان ضد اهتزازات السوق الناتجة عن وهمية رؤوس الأموال ويتمتع بقدرة عالية على الإنتاجية وإنعاش السوق المحلي.

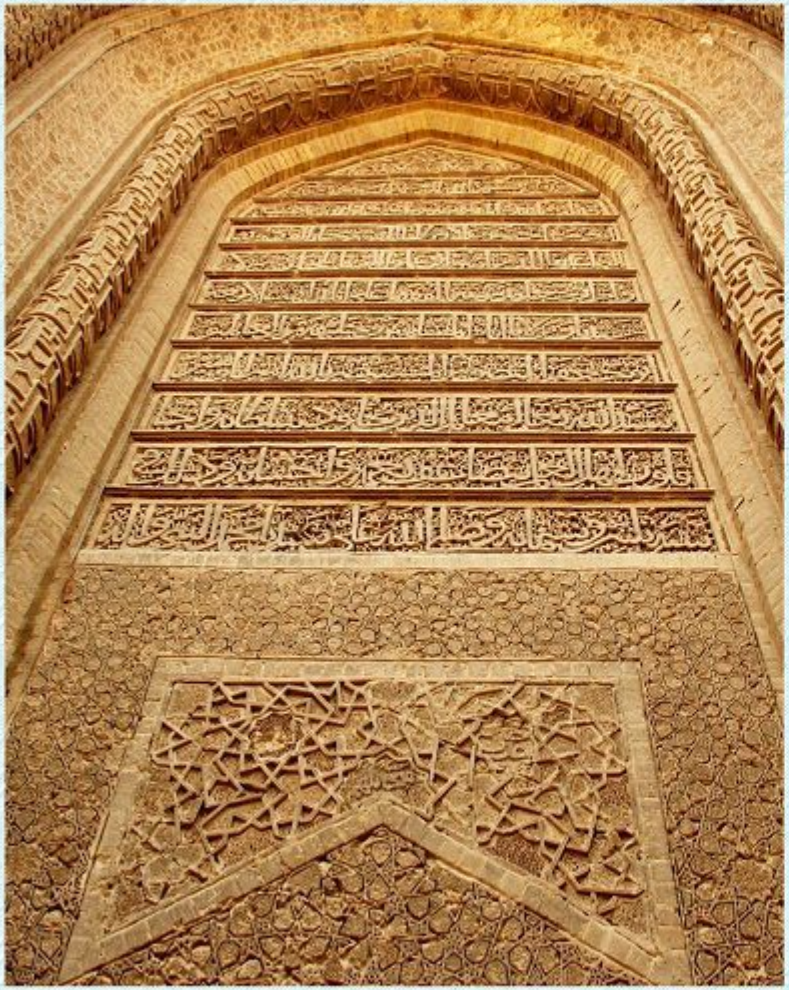

٣. إنشاء مؤسسة لضمان الودائع

من أجل حماية صغار المودعين وتعزيز الاستقرار المصرفي يهدف البنك ضمن ستراتيجيته إلى إنشاء مؤسسة لضمان الودائع حيث يمثل إنشاء هذه المؤسسة ركناً اساسياً من أركان شبكة الأمان المالي، وبهدف الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال سيسعى البنك للانضمام إلى المؤسسة الدولية لضمان الودائع (IADI) لتكوين مؤسسة رصينة قادرة على طمأنة المودعين وبالاخص الصغار منهم على سلامة اموالهم.

٤ . الإسهام في تطوير الأسواق المالية

تجسيداً لتكامل العلاقة بين النظام المالي والمصرفي وقطاع سوق رأس المال يسعى البنك المركزي إلى تطوير آفاق للتعاون المشترك مع هيئة الأوراق المالية (سوق العراق للأوراق المالية ومركز الإيداع) ووزارة المالية بهدف تطوير الأسواق المالية عموماً وسوق الدين الحكومي بشكل خاص بما يعزز مرونة أسواق الدين وينوّع مصادره ويتيح للمستثمرين الوصول إلى طيف واسع ومتنوع من الموجودات المالية التي تختلف من حيث درجة المخاطر ومواعيد الاستحقاق بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل وخفض كلفة الاقتراض، ولما تحظى به قضية تطوير أسواق أدوات الدين بشكل عام والدين الحكومي بشكل خاص بأهمية في هذه المرحلة في ضوء التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العراقي في تلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة ، كما يُعدّ تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية حجر الزاوية أو العتبة الأولى في محاور إصلاح وتطوير قطاعات التمويل المحلية.

أ. تنشيط سوق الدين الحكومي

على وفق الوظائف المتعددة التي يمكن أن تحققها أسواق محلية نشطة وكفوءة للأوراق المالية الحكومية سواء على صعيد الاستقرار المالي أو تحفيز الفعاليات المالية ودعم منهج السياسة النقدية، ترمي الخطة الستراتيجية إلى إطلاق حزمة من المبادرات المحفزة التي تتجسد بوجه خاص في دعم وتطوير إصدارات مرجعية من الأوراق المالية الحكومية وتنشيط الوساطة المصرفية والإسهام في تعزيز وتوفير مستلزمات البنية التحتية السليمة سواء في ما يتعلق بأنظمة التداول ونشر المعلومات أو في ما يتعلق بتقليص مدة التسوية والإجراءات المرتبطة بها، كما سيتم العمل على معالجة ضعف وشح سيولة الأسواق الثانوية ودعم قدراتها على لعب دور المحفز لتطوير أسواق الدين من خلال العمل على توفير المتطلبات والمقومات اللازمة لتطورها وتوسيع نطاق المشاركة فيها لتشمل صناديق الادخار والاستثمار (كصندوق التقاعد والكمارك) وشركات التأمين.

الهدف الستراتيجي الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي

١. تطوير قطاع الرقابة والأشراف

اكتسب موضوع الرقابة المصرفية اهتماماً على ضوء التطورات والقوى والمتغيرات البيئية والمصرفية المستجدة والمتجددة من أجل تلافي الأزمات والمشاكل، وقد حرص البنك المركزي ضمن ستراتيجيته على وضع نظم للرقابة والإشراف المصرفي تضمن استقرار وسلامة النظام المالي فيها وضمان كفاءته بما يتلاءم مع تلك المتغيرات والمستجدات البيئية من خلال اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمثل مرتكزات أساسية للعمل المصرفي في تقليل المخاطر وتجنب الأزمات والأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الحديثة التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي وضبط السياسات المصرفية في الائتمان والاستثمار والسيولة ورأس المال واعتماد الإدارة الرشيدة والتطبيق الجاد والفعلي لهذه المعايير لضمان الاستقرار المالي للدول والمحافظة على سلامة نظمها المالية والمصرفية و أهمها ضمان وجود نظام مصرفي قويّ وأمن وفعال من خلال تطوير قطاع الرقابة والإشراف بما يؤهلة ليكون قادراً على نقل الرقابة المصرفية بالبنك من منهج الرقابة بالالتزام إلى منهج الرقابة المعتمد على المخاطر، وفي ذات الوقت تطوير نظام إدارة للمعلومات لضمان نوعية وحسن توقيت البيانات المطلوبة.

٢. تعزيز استكمال البنى التحتية

في خضم التطورات المتسارعة في المبادئ والأنظمة المتعلقة بالبنية التحتية للقطاع المالي وتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار والشمول المالي عمل البنك المركزي في خطته الستراتيجية على تطوير نظم الدفع والتسوية بما يتواكب مع هذه المستجدات ويتماشى مع تطور متطلبات التطوير والإشراف على هذه الأنظمة ويدعم قضايا تعزيز الشمول والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي ناهيك عما تستمده نظم الدفع من أهمية كونها إحدى الركائز الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها وظائف البنوك المركزية ، وذلك على وفق تعريف بنك التسويات الدولي وتلك الركائز هي السياسة النقدية، والرقابة على البنوك، ونظم الدفع، وذلك بسبب ما تسهم به هذه البنية الأساسية في تحقيق الاستقرار المالي القائم على مبدأي السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة بالإضافة إلى توفير خدمات وأنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات مستخدميها مع التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات وضمان إتاحتها على نحو يرضي المستخدمين كافة ، والعمل على توفير ما يستلزمه ذلك من فتح قنوات للتواصل وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والبنوك النظيرة بما يسهم في إنجاح وتفعيل هذه المبادرة.

٣. تطوير الهيكل التنظيمي والعمليات

لمواكبة التغييرات في مهام البنوك المركزية في جميع دول العالم تبنّت إدارة البنك المركزي مشروع تطوير التنظيم والعمليات من خلال تطوير هيكل تنظيمي سليم ونموذج تشغيلي يراعي المتطلبات التنظيمية كافة الذي تحكمة سياسات واضحة تغطي نشاطات ووظائف البنك كافة, ويفصل هذه السياسات إجراءات عمل مبسطة تحدد احتياجات البنك للموارد البشرية وغيرها من التجهيزات عدداً ونوعاً مع تحديد واضح للصلاحيات بالإضافة إلى إعداد سياسات وإجراءات العمل وتوثيقها ومتابعة تحديثها ودراسة تأثيرها على الخدمة ودرجة تلبيتها لمتطلبات العملاء .

كما سيتم وضع وتطوير ضوابط اختيار العاملين التي تعد عملية مكملة للوصول إلى تنظيم أمثل وعمليات تشغيلية كفوءة للبرامج والأنشطة القائمة والجديدة، بالإضافة إلى تجهيز البنية التحتية الملائمة للعمل على وفق ذلك .

الهدف الستراتيجي الرابع : تطوير رأس المال البشري

انطلاقاً من رؤية البنك المركزي العراقي في تحقيق الأداء المتميز فقد ركزت ستراتيجيته على تطوير الموارد البشرية العاملة في البنك المركزي ومؤسسات القطاع المالي المحلية نظراً لما يمثله الاستثمار في رأس المال البشري من ركيزة أساسية في بناء القدرات والطاقات القادرة على تحقيق الأداء المتميز، وفي هذا الصدد فإن الإدارة العليا ستتبنى للسنوات القادمة سياسة التعليم المستمر لمنتسبي البنك وموظفي مؤسسات القطاع المالي الحكومية وغير الحكومية بشكل ديناميكي يستجيب لكل التطورات التي تحصل في النشاط المصرفي ويراعي التطورات التكنولوجية. إن تنفيذ هذه الستراتيجية سيتم من خلال مجموعة من المبادرات التي سيأخذ البنك المركزي على عاتقه تنفيذها على الصعيدين الداخلي (الذي يشمل منسوبي البنك المركزي) والخارجي (الذي يشمل موظفي مؤسسات القطاع المالي الحكومية وغير الحكومية).

١. الموارد البشرية في البنك المركزي

على الصعيد الداخلي سيتم تطوير خطة تدريبية شاملة تركز على تطوير مهارات منسوبي البنك على وفق الاحتياجات التدريبية التي تحدد باستخدام مصفوفة الكفاءة، كما ستركز الخطة الستراتيجية على الارتقاء بجودة عمل البنك من خلال برامج تدريبية عن أنظمة الجودة الشاملة (الايزو) مع التركيز على البرامج التدريبية الخاصة بمواصفات أنظمة الجودة التي تدخل في صلب عمله التشغيلي كنظام إدارة أمن المعلومات ISO 27000 ونظام البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات ISO 20000، حيث أنَّ من المؤمل أن يؤدي تطبيق هذين النظامين إلى تعزيز إجراءات حماية المعلومات في الظروف الاعتيادية والطارئة وتطوير بيئة العمل الإلكترونية بما يرفع من جودة وكفاءة أداء العاملين، بالإضافة إلى البرامج الخاصة وإدارة استمرارية العمل ومعايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولي والمعايير الخاصة بالصيرفة الإسلامية ومكافحة غسل الأموال علاوة على متطلبات بازل ومعايير كاملز، كما سيعمل البنك على تنمية قدرات موظفيه من خلال السعي لحصولهم على شهادات مهنية متخصصة في مختلف الاختصاصات.

٢. الموارد البشرية في القطاع المصرفي

في إطار اهتمام البنك المركزي بمواكبة المستجدات العالمية في المجال المصرفي، فقد حرص على الارتقاء بمحور التدريب وتنفيذ البرامج المتخصصة في المجالات المصرفية كافة للعاملين في القطاع المصرفي لتقليص الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والتأهيل المهني على وفق متطلبات سوق العمل المصرفي وبهدف تطوير أداء العاملين وبناء شخصيات قيادية قادرة على الابتكار، لذا فقد ركزت ستراتيجية البنك المركزي في هذا الصدد على تفعيل دور مركز الدراسات والبحوث المصرفية في إقامة الدورات والبرامج التدريبية لموظفي المصارف المحلية وشركات الاستثمار المالي وشركات الصيرفة على وفق خطة تدريبية مدروسة تلبي أهم الاحتياجات التدريبية مع أحدث التقنيات والممارسات العالمية في القطاع المالي بما يرفع من كفاءة العاملين في تلك المؤسسات المالية بشكل ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المالية التي تقدمها إلى الجمهور وعلى جودة الإفصاح المالي الذي يعزز من ثقة السوق بتلك المؤسسات ويرفع من كفاءة العملية التمويلية.

الهدف الستراتيجي الخامس : تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

إن النجاح في تحقيق إنجازات على مستوى الإصلاح الاقتصادي يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير وعقد شراكات ستراتيجية مع جميع الأطراف المعنية والمؤثرة في عملية الإصلاح على الصعيدين الرسمي في القطاع الحكومي من وزارات وهيئات حكومية وغير الرسمية في القطاع الخاص من منظمات مهنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية بالإضافة إلى الشراكات على المستوى الدولي مع الهيئات الدولية والبنوك النظيرة. مع التاكيد على أن أياً من هذه التدابير يجب أن لاتعرّض استقلالية البنك المركزي للخطر في ما يتعلق بالسياسة النقدية.

١. بناء أسس متينة لاتخاذ القرارات

يسعى البنك إلى تعزيز دوره الاستشاري للحكومة من خلال تطوير وبناء قاعدة بيانات رصينة وموثوقة لتقديم الإحصائيات وتحليل البيانات وإصدار التقارير والدراسات ذات المعلومات الأساسية التي تدعم إدارة البنك في تقديم المشورة الاقتصادية الموثوقة والمناسبة لصناع القرار الاقتصادي التي تقع ضمن نطاق عمله بما يُسهم في التنمية الاقتصادية .

٢. تعزيز العلاقات المؤسسية

بهدف تفعيل التعاون المشترك بين البنك المركزي والمؤسسات الحكومية سيعمل البنك على اتخاذ مجموعة من التدابير تضمن تفعيل التنسيق مع هذه الجهات على عدة مستويات من خلال تأسيس مجلس تنسيقي للسياستين المالية والنقدية وتشكيل مجموعات العمل الفنية وإعداد وصياغة مذكرات تفاهم وتشكيل لجان عمل ولجان استشارية تعمل على إدامة التفاعلات التشغيلية وتعزز التواصل وتنسيق الأدوار وتبادل وجهات النظر (على سبيل المثال) حول وضع الأسواق المالية والتوقعات والخطط الحالية والمستقبلية حول الاقتراض المحلي والدولي وأفضل السبل لمواجهة تكاليف الفائدة وتوحيد الروى حول مخاطر السوق والسيولة.

٣. تنشيط التعاون الخارجي

يهدف البنك المركزي إلى توطيد التعاون الخارجي مع المؤسسات المالية الدولية وتحديد المجالات الوظيفية التي تحتاج إلى إحراز تقدم فيها من أجل الوصول إلى مستوى يتماشى مع النظام الدولي للبنوك المركزية. ويشمل التعاون المستهدف مجموعة واسعة من الأنشطة حيث ستعمل الخطة على تعزيز برامج تدريب مشتركة مع مراكز التدريب العائدة للمنظمات الدولية والبنوك المركزية من خلال الإسهام والمشاركة ضمن برامج متخصصة ومتقدمة تضمن تطوير الأداء الوظيفي ورفع القدرات، كذلك المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات المقامة من قبل تلك الجهات بالإضافة إلى المؤتمرات المقامة من قبل البنك المركزي في ما يخص المحاور الخاصة في بناء المؤسسات والسياسات سواء على المستوى التقني أو رسم السياسات، و سيسعى البنك لعقد اتفاقيات توأمة بهدف بناء روابط قوية مع المنظمات الدولية والمؤسسات التي تمارس أداء مهام مماثلة .

كما يسعى البنك ضمن خطته الستراتيجية إلى ربط الجهاز المصرفي العراقي ضمن المنظومة العالمية من خلال الانضمام والمشاركة في المؤسسات الدولية بما يحقق الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية.

ملحق الأهداف الأساسية ونقاط العمل

الهدف الستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار المالي

الأهداف الأساسية	نقاط العمل
تأسيس وحدة الاستقرار المالي	• بناء إطار عمل تنظيمي لوحدة الاستقرار المالي على وفق أفضل الممارسات والمتطلبات الدولية. • وضع آلية عمل شاملة لتحقيق الاستقرار المالي تبدأ من إجراءات رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي في المحاور الآتية: - المخاطر المرتبطة بالمكونات الرئيسة للقطاع المالي كالمؤسسات والأسواق المالية. - المخاطر المرتبطة بالبنى التحتية كأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة. • صياغة إطار عمل واضح لسياسة الاستقرار المالي يشتمل على آليات التعاون الفعال والتنسيق بين الجهات المعنية بأداء القطاع المالي. • تطوير نماذج رياضية لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص تداعيات الأزمات وتصميم وتنفيذ اختبارات التحمل (Stress Testing) بشكل دوري. • وضع مؤشرات لأسعار الأصول بالتعاون مع الدوائر المتخصصة بهدف تقييمها لقياس المخاطر والتركزات الائتمانية. • تصميم وإعداد سياسات وآليات تساعد على تجنب حدوث الأزمات وتيسّر اتخاذ التدابير اللازمة لإدارتها وحلّها .
تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر	• وضع إطار عمل إشرافي مبني على المخاطر يتوافق مع المبادئ الأساسية لبازل ومعايير بازل III . • بناء إطار رقابي فعال على القطاع المصرفي والمالي والتركيز على المؤشرات الاحترازية الجزئية والكلية. • تطبيق معايير التقييم الموحد على المصارف باستخدام نظام كاملز (CAMELS) من أجل تقييم وتنظيم المصارف المحلية المهمة. • تعزيز التنظيم المبني على المخاطر من خلال تطوير مؤشرات لتحديد وقياس المخاطر النظامية والإجراءات اللازمة لإدارتها.
حماية النظام المالي	• العمل على وضع ستراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • دعم وتقوية مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع إطار عمل تنظيمي على مستوى الجهات الرقابية يدعم ويسهل تطبيق المتطلبات والضوابط الواردة في القانون الجديد. • تحديث التعليمات والضوابط والسياسات الإجرائية على وفق متطلبات القانون الجديد بشكل يراعي تحديد أكثر وضوحاً لمسؤوليات والتزامات المؤسسات المالية. • حث المصارف على مواءمة وتحديث أنظمة الرقابة والضبط الداخلي التي تعنى بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على وفق متطلبات المعايير الدولية. • اتخاذ التدابير وتوفير المتطلبات اللازمة للانضمام إلى منظمة ايجمونت. • السعي للخروج من وضع المتابعة مع مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا FATF إلى وضع التحديث كل عامين. • عقد مذكرات تفاهم ثنائية مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى ومع المؤسسات العراقية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال. • مواكبة التطور التقني في مجال مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب على وفق المعايير والقوائم المتعددة المعتمدة عالمياً والعمل على تكاملها مع الأنظمة العاملة والمخطط لامتلاكها من قبل البنك.